جزء معناه» [1]. كما يرفض استصحابها بالنسبة إلى جمع التكسير والاسم المصغر واسم الفاعل والمفعول واسم الآلة.

إن السؤال الذي يلحّ علينا هو لماذا يحتفظ الرضى بمصطلح كلمة في هذه الشواهد الذي ذكرناها رغم وعيه التام بكونها ملفوظا مركبا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه؟

لقائل أن يقول إنّه تمسّك بهذا الحدّ للكلمة بمقتضى القيد الذي أضافه إلى حدّ اللّفظ المركّب حين قال فيه: «هو ما يدل جزؤه على جزء معناه وأحد الجزئين متعقّب للآخر». وفي هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا [2]. وهو قيد ضعيف من الناحية النظرية ويتعارض مع منطلقات هذا العمل ومع ما سلّم به عامّة النحاة الذين أعطوا الأولوية من الناحية المعرفية للتقدير على اللّفظ في الحكم بإفراد ملفوظ ما أو تركيبه [3]. ثم إنه يتعارض مع ما أسلفه الرضيّ نفسه حين اعتبر أن تلفّظك بـ "قالا" و"قالوا" مرّة واحدة لا يجعل منهما كلمة واحدة بل هما كلمتان [4].

لذلك فقوله إن جزء اللفظ في الفعل الماضي أو في الاسم المجموع على صيغ جمع التكسير مسموعان معا وليس أحدهما متعقبا للآخر نظير قوله إن الفعل والفاعل من قولك: "قالا" أو "قالوا" ملفوظان معا.

وأخيرا فنحن لا نفهم لِمَ لَمْ يلتزم بقيده ذلك ولم يلتزم بكل النتائج التي تترتّب عليه لأنّه وإن أقرّ بأن الوحدات اللغوية التي يدلّ جزء لفظها على جزء معناها وأحدهما متعقّب للآخر لفظ مركّب يحقّ وصفها بأنّها مكونة من كلمتين

---

1 الاستراباذي شرح الكافية ج 1 ص 26.

2 المصدر نفسه ص 26.

3 ابن يعيش شرح المفصل ج 1 ص 19.

وقوله مفرد فصل ثان فصله من المركب نحو الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرّف بالألف واللام فإنّه يدل على معنيين التعريف والمعرّف وهو من جهة النطق لفظة واحدة وكلمتان...

4 الاستراباذي شرح الكافية ج 1 ص 21.